قراءة تحليلية لنتائج الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية (2005 – 2025م)

مجاهد أحمد الشعب

قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء بعمل إسقاطات سكانية لليمن حتى عام 2025م، وهذا العمل يعد من الأعمال المهمة في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم وتلبية الاحتياجات الأساسية والخدمة للسكان وقد اعتمد على الطريقة التركيبية أي من خلال اتجاهات مكونات النمو السكاني الأساسي وبالذات اتجاهات مكونات الزيادة الطبيعية أي الولادات والوفيات باعتبار عامل الهجرة من العوامل التي يصعب قياسها في بلادنا ولا توجد بيانات يمكن الاعتماد عليها في إجراء إسقاطات وتوقعات لحجم وتركيب السكان.

ولمعرفة اتجاهات مستويات الخصوبة والوفيات وتقديرها مستقبلاً لابد من الرجوع إلى تاريخ التغير من خلال بيانات التعدادات والمسوحات السكانية السابقة وفي ضوئها يتم توقع اتجاهات تطور تلك المتغيرات مستقبلاً في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتعاون المتوقع.. وهنا نلاحظ مدى التعقيد والصعوبة في معرفة اتجاهات النمو السكاني إذا أردنا أن نحدده بمسار واحد. ولذلك يلجأ المختصون إلى استخدام عدة بدائل مستقبلية للنمو السكاني حسب اتجاهات ومستويات التغير في مكونات النمو السكاني أو الزيادة الطبيعية للسكان وتعدد البدائل بتعدد افتراضات وتقدير التغير المستقبلي لتلك المكونات.

وفي حالة الإسقاطات السكانية التي تم إعدادها بناء على افتراض استمرار انخفاض تدريجي في معدل الولادات (الخصوبة) والوفيات بشكل تدريجي حتى نهاية فترة الإسقاط وهو اتجاه تاريخ عام تعيشه اليمن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي في ما يخص انخفاض الخصوبة وهي مرحلة مرت بها العديد من مجتمعات العالم وربما أصبح هذا الاتجاه هو السائد في الدول النامية ولكن بدرجات متفاوتة بحسب تدخل البرامج والسياسات المؤثرة في عوامل النمو السكاني. وعلى كل فقد توقعت الإسقاطات بالنسبة لليمن ثلاثة افتراضات لاتجاه الخصوبة حتى نهاية فترة الإسقاط عام 2025م أما أن تبقى في مستوى عال أي انخفاض طفيف على مستوى الخصوبة في سنة الأساس البالغ 6ً1 طفلاً لكل امرأة عام 2005م ليصل إلى 4.1 طفل لكل امرأة مع نهاية الفترة بانخفاض قدره 0.5 طفل كل خمس سنوات أو انخفاض متوسط ليصل هذا المعدل إلى 3.7 طفل/ امرأة أي بانخفاض 0.6 طفل لكل امرأة كل خمس سنوات ليصل هذا المعدل إلى 4.1 طفل لكل امرأة مع نهاية الفترة، أو انخفاض بمستوى عال نسبيا وهو بمقدار 0.7 طفل/ امرأة كل خمس سنوات يصل إلى 3.3ً طفل لكل امرأة مع نهاية فترة الإسقاط، وهي كما نلاحظ تقديرات متواضعة ولا تتوقع حدوث تغير كبير على ما شهده هذا التغير من انخفاض خلال الفترة السابقة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي حيث انخفض هذا المعدل من حوالي 7.4 طفل/ امرأة في تعداد 1994م إلى 6.1 عام 2004م أي بمعدل حوالي 0.6 طفل/امرأة كل خمس سنوات يماثل الافتراض المتوسط المعتمد في هذه الإسقاطات.

أما مستوى الوفيات فقد توقعت الإسقاطات أن يكون الانخفاض بمستوى متوسط ليرتفع توقع الحياة عند الميلاد إلى 65 سنة لكلا الجنسين مع نهاية الفترة وذلك من 61.1 سنة لسنة الأساس 2005م. أي بزيادة قدرها حوالي عام واحد كل خمس سنوات وهي زيادة متواضعة جداً إذا قدرناها بزيادة توقع الحياة التي شهدها سكان اليمن خلال تعدادي 1994م و 2004م حيث ارتفع التوقع لكلا الجنسين من 57.3 سنة 1994م إلى 61.1 سنة عام 2004م أي بزيادة قدرها حوالي 3.8 سنة خلال عشر سنوات 1.9 سنة لكل خمس سنوات وهي ضعف معدل الزيادة السنوية التي قدرتها الإسقاطات للفترة القادمة تقريباً.

وفي حالة البديل الثاني للوفيات توقعت الإسقاطات أن يصل توقع الحياة لكلا الجنسين إلى 70 عام بنهاية فترة الإسقاطات أي بزيادة قدرها 2.2 سنة كل خمس سنوات خلال فترة الإسقاطات وهو معدل قريب من الاتجاه التاريخي لتطور هذا المؤشر خلال الفترة 1994م – 2004م وبهذا فإن الإسقاطات لا تتوقع تغييراً كبيراً في مستويات المكونات الأساسية للزيادة الطبيعية لليمن حتى في ظل وجود سياسة وطنية للسكان والتزام أعلى بتنفيذها وهو ما عكس نفسه على استمرار النمو السكاني للبلاد في مستوى عال في كل البدائل التي قدمتها الإسقاطات وكان الفارق في حجمً السكان قليلاً مع نهاية فترة الإسقاطات في البدائل الستة وبين البديل الأعلى والأقل التي قدمتها لنا الإسقاطات حيث بلغ عدد سكان اليمن في حالة البديل الأعلى 35.3 مليون نسمة في حالة الوفيات المنخفضة والخصوبة المرتفعة و 33.2 مليون نسمة في حالة البديل المنخفض (توقع الحياة متوسط وخصوبة منخفضة) أي بفارق 2.3 مليون نسمة خلال فترة عشرين عاماً (2005 – 2025م).

ومن حيث معدل النمو السكاني توقعت الإسقاطات أن ينخفض المعدل النمو السكاني من 3.1 ٪ سنوياً عام 2005م إلى 1.9 سنوياً مع آخر الإسقاطات (2025م) في أحسن الأحوال وأقل البدائل أو وفيات متوسطة، خصوبة منخفضة ووفق أعلى البدائل سينخفض هذا المعدل فقط إلى 2.47 ٪ مع عام 2025م. وفي كلا البديلين في وجهة نظري يظل النمو السكاني في مستوى عال خاصة إذا قدرنا بأوضاع النمو السكاني في العديد من الدول العربية التي تعيش حالياً بين معدل نمو سكاني أقل من 1 ٪ سنوياً في تونس وفي أقل من 2.5 ٪ في معظم الدول العربية.

إن أهم ما لفت نظري هو وفيات الأطفال الرضع حيث أن الإسقاطات توقعت أن يهبط هذا المعدل من (77) حالة وفاة لكل ألف عام 2005م إلى حوالي (42) حالة وفاة لكل ألف سنوياً في أفضل البدائل عام 2025م وهو معدل دون مستوى الطموح حيث تسعى السياسة السكانية الوصول إلى أقل من (30) حالة وفاة لكل ألف عام 2025م هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يعتبر معدلاً متواضعاً إذا قدرناه بما هو في معظم الدول العربية حيث يبلغ هذا المعدل حالياً 2010م في الأردن 18، الكويت 9، المغرب 28، عمان11، السعودية17، جميع الدول العربية 38 حالة وفاة لكل ألف سنوياً.

والمعروف أن الأطفال في هذه السن هم أكثر الفئات السكانية تعرضاً للوفيات، وتكاليف خفض هذا المعدل ليست كبيرة فكثير من الدول خفضت هذا المعدل برفع الوعي الصحي لدى الأسرة وتوفير بعض الخدمات الصحية المقدمة للطفل والأم.

وخلاصة القول إن هذه الإسقاطات تبين حجم المشكلة السكانية وتوقعاتها المستقبلية التي تعزز أنها ليست بالأمر السهل وأنها ستشكل التحدي الأهم لعملية التنمية في اليمن على الأقل خلال العقود الثلاثة القادمة، ما يتطلب مضاعفة الجهود ورفع مستوى الالتزام السياسي لمعالجة هذه المشكلة وترجمة الالتزام إلى برامج ومشاريع حقيقية تؤثر على العوامل الأساسية للنمو السكاني.

وأعتقد أن الإسقاطات لو التزمت بثلاثة بدائل فقط لكانت أوضح وأسهل للمستخدمين والمخططين من البدائل الستة التي تبنتها، كما كنت أتمنى أن تتبنى بديلاً طموحاً فيه افتراض انخفاض أكبر لمعدل الوفيات وبالذات وفيات الأطفال لإمكانية حدوث ذلك بزيادة الجهد والتركيز على تحسين ظروف هذه الفئة خلال الفترة لتحقيق ما تسعى إليه السياسة السكانية.

أمين عام المجلس الوطني للسكان لـ 14 أكتوبر :

نسعى إلى تعزيز الشراكة والتعاون في مجال العمل السكاني مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

صنعاء / بشير الحزمي :

أكد الدكتور / أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان سعي الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان إلى تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وتحقيق الأهداف الدولية المرتبطة بالعمل السكاني في إطار أهداف الألفية وكذا رفع الوعي بالقضايا السكانية وحشد التأييد والمناصرة للعمل السكاني مركزياً وعلى مستوى المحافظات.

وقال في تصريح لـ(14 أكتوبر) إنه وفي إطار هذه التوجهات تعتزم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خلال عام 2011م القيام بإستكمال مراجعة السياسة الوطنية للسكان وأهدافها وإثرائها بالمناقشات بمشاركة الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني مركزياً وعلى مستوى المحافظات وتنفيذ دراسة الإسقاطات السكانية على مستوى المديريات استكمالاً للدراسة التي أجريت في عام 2010م على مستوى الجمهورية والمحافظات وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الوطني للسكان بالإضافة إلى إدراج المكون السكاني في الخطة الرابعة للتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر ، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي للتأكد من تضمين المكون السكاني في الخطة كمكون مستقل تنفيذاً لمقررات المجلس الوطني للسكان للعام الماضي والحالي وفي إطار تحقيق إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية مركزياً وعلى مستوى المحافظات وأضاف الدكتور بورجي أنه وخلال العام 2011م سيتم استكمال الدراسات السكانية النوعية (الواقع والتحديات المستقبلية) على مستوى المحافظات لما لذلك من فوائد في التعرف على واقع المشاكل السكانية في المحافظات وخصوصياتها ومساعدة متخذي القرار من خلالها على كيفية تحديد الأولويات في معالجة القضايا السكانية على مستوى كل محافظة كما سيتم التركيز على الترويج للأدلة الإرشادية في مجال الإدماج والمراقبة والتقييم للعمل السكاني والعمل على تدريب الكوادر على هذه الأدلة مركزياً وعلى مستوى المحافظات ، بما في ذلك إعداد برنامج العمل السكاني للفترة 2011م –2015م الذي يمثل البرنامج التنفيذي للسياسة الوطنية للسكان بالإضافة إلى استكمال الحوارات واللقاءات والمناقشات مع مجلسي النواب والشورى والجهات المؤثرة وقادة الرأي ومنظمات المجتمع المدني بهدف رفع الوعي بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية ومكافحة الايدز وحشد التأييد والدعم والمناصرة لهذه القضايا مركزياً وعلى مستوى المحافظات.

وأكد حرص الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وسعيها إلى تعزيز الشراكة والتعاون في مجال العمل السكاني وتوسيعها مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطة المحلية بهدف إشراك هذه الجهات في العمل السكاني مركزياً وعلى مستوى المحافظات في الجوانب التخطيطية والتنفيذية والمساهمة في التحويل والمراقبة والتقييم للأنشطة السكانية وكذا تعزيز علاقات التعاون الدولي والثنائي في مجال السكان والتنمية في إطار الشراكة وتبادل الخبرات والتجارب مع هذه الجهات وكذا في نطاق التعاون بين دول جنوب – جنوب في السكان والتنمية والصحة الإنجابية ومكافحة الايدز.

السكان والتنمية وتحديات المستقبل في محافظتي إب والمحويت

إصداران جديدان للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

صنعاء / بشير الحزمي :

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان مع مطلع العام الجديد 2011م كتيبين يتناولان السكان والتنمية وتحديات المستقبل في محافظتي إب والمحويت ضمن سلسلة الإصدارات التي تعكف الأمانة العامة للمجلس الوطني وللسكان على إصدارها في ذات الموضوع على مستوى محافظات الجمهورية، حيث سبق أن أصدرت خلال العام الماضي 2010 مجموعة من الإصدارات التي تناولت السكان والتنمية وتحديات المستقبل في عدد من المحافظات ، وقد احتوى الكتيبان اللذان صدرا بالحجم المتوسط وطبعا بأوراق ملونة فاخرة على نبذة تعريفية عن محافظتي إب والمحويت والمساحة والسكان فيهما ورسوم وأشكال بيانية توضح التوزيع العددي والنسبي لسكان المحافظتين كلاً على حدة حسب المديريات ومعدل الخصوبة الكلي للبدائل الثلاثة الطموح والمتوسط والعالي ، وكذا فروض التقديرات السكانية وتطور حجم السكان لكل محافظة خلال الفترة 2004 - 2034 ومقارنة الهرم السكاني للمحافظتين خلال الفترة 2004 - 2034م في حال ثبات الخصوبة في إب (6.31) والمحويت (5.8) وفي حال خفض الخصوبة في إب والمحويت (3.0) ، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة للخصوبة على القطاعات المختلفة (التعليم ، الصحة ، الطاقة الكهربائية، الزراعة ، المياه) في كل محافظة على حدة.

وفي تقديمه للكتيبين أوضح الدكتور/ أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان أن السكان والتنمية وتحديات المستقبل) عنوان لدراسة أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على مستوى الجمهورية وعدد من المحافظات وذلك بغرض توضيح تأثير النمو السكاني على القطاعات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم والوضع الاقتصادي موارد الطاقة والقوى العاملة وغيرها من القطاعات التي تتأثر بالنمو السكاني.

وقال إن الدراسة تناولت تأثير النمو السكاني في ظل ثلاث افتراضات رئيسية الأول أن تظل الخصوبة كما هي عليه في الوضع الحالي في إب (6.31) وفي المحويت (5.8) مولود للمرأة بالمتوسط بدون تغير حتى نهاية فترة الدراسة 2035م ، والثاني انخفاض الخصوبة ليصل في إب الى (4.5) وفي المحويت إلى (4.0)مولود للمرأة بالمتوسط بدون تغيير حتى نهاية فترة الدراسة عام 2035 والثالث انخفاض الخصوبة ليصل في إب والمحويت إلى (3.0) مولود للمرأة بالمتوسط بدون تغيير حتى نهاية فترة الدراسة عام 2035م.

وأشار إلى أن إصدار هذه الدراسة اليوم على مستوى محافظة إب ومحافظة المحويت يأتي بغرض إيضاح المؤشرات الخاصة بكل محافظة لكي تتضح الرؤية لجميع العاملين في التخطيط في مختلف القطاعات والعمل معاً من اجل تخفيض معدلات الخصوبة المرتفعة وصولاً إلى تخفيض معدل النمو السكاني العالي الذي نعاني منه في بلادنا لافتاً إلى انه لايمكن تحقيق السياسة الوطنية للسكان إلا بتعاون جميع العاملين والشركاء في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وأكد استمرار الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بتنفيذ هذه الدراسة على مختلف محافظات الجمهورية وفقاً لخطة موضوعة تستهدف عدداً من المحافظات كل عام آملاً أن تحقق هذه الدراسة الفائدة المرجوة وأن تسهم في إيضاح خطورة المشكلة السكانية بغرض إيجاد الحلول من أجل مواجهة هذه المشكلة والتصدي لها في ظل الاهتمام المتواصل من قبل القيادة السياسية والحكومة للتصدي لهذه المشكلة.

وأشار بالجهد والتعاون الكبير المبذول من قيادتي المحافظتين ومكتبي الصحة العامة والسكان بالمحافظتين لإنجاح هذه الدراسة معرباً عن شكره وتقديره للباحثين والمشاركين على دورهم في توفير البيانات قام بالتحضير والتنفيذ وإعداد الدراسة ومراجعتها وإصدارها بشكل نهائي .

النمو السكاني الأميركي في أدنى مستوى له منذ ثلاثينيات القرن الماضي

واشنطن/ (أ ف ب):

ارتفع عدد سكان الولايات المتحدة ليصل إلى 308.7 ملايين نسمة عام 2010م إلا أن معدل النمو الديموغرافي في هذا البلد خلال عقد هو الأضعف منذ ثلاثينيات القرن الماضي وذلك جزئياً بسبب الأزمة الاقتصادية وفقاً للأرقام التي نشرها مكتب الإحصاء الأمريكي.

ويبلغ عدد سكان الولايات المتحدة تحديداً 308 ملايين و 745 ألفاً و 538 نسمة عام 2010م، كما أعلنت إدارة مكتب الإحصاء.

وقبل عشر سنوات كان عدد الأميركيين 281 مليوناً و 400 ألف نسمة.

إلا أن معدل النمو السكاني الأميركي، وإن كان لا يزال من الأكثر ارتفاعاً في الدول الصناعية، سجل تباطؤاً في الفترة الممتدة بين 2000 و 2010م ليبلغ 9.7٪ على مدى عقد «وهو ثاني أدنى معدل له منذ قرن»، كما أكد روبرت غروفيس مدير مكتب الإحصاء.

وأشار غروفيس إلى أن معدل النمو هذا هو الأدنى منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ففي تلك الفترة في ذروة مرحلة الكساد العظيم لم يزد معدل النمو السكاني الأميركي «إلا» بنسبة 7.3٪ خلال عقد. أما خلال العقد من 1990م إلى 2000م فكان معدل النمو 13.2٪.

ويرجع هذا التباطؤ جزئياً إلى الأزمة الاقتصادية التي انفجرت عام 2008م وأدت إلى الحد من الهجرة.

وقال غروفيس في مؤتمر صحافي أن «العديد من الدول الصناعية تشهد تباطؤاً في نموها الديموغرافي. أنه اتجاه عالمي. وأحد أسبابه المحتملة هو حالة الانكماش الاقتصادي.

وإحصاء 2010م هو الثالث والعشرون من نوعه. وهو يشمل الأميركيين والمقيمين الأجانب وأيضاً المهاجرين غير القانونيين.

من جانبه قال وزير التجارة غاري لوكي المكلف تقديم النتائج رسمياً إلى الرئيس باراك أوباما إن «التعداد هو العمود الفقري لنظامنا الاقتصادي والسياسي للسنوات المقبلة».

ويتيح الإحصاء تحديد حصص توزيع الميزانية الفدرالية البالغة قيمتها 400 مليار دولار والمخصصة للتعليم والشرطة والنقل. كما أنه يعدل الخريطة الانتخابية بتحديد عدد ممثلي كل ولاية في مجلس النواب. وهكذا يمكن أن يزيد تمثيل بعض الولايات في المجلس على حساب غيرها.

وبنتيجة الإحصاء ربحت تكساس أربعة مقاعد إضافية في مجلس النواب ليصل عدد ممثليها في هذا المجلس إلى 36 نائباً. وقد زاد عدد سكان هذه الولاية بمقدار أربعة ملايين و 200 ألف نسمة عما كان عليه قبل عشر سنوات ليصل إجمالاً إلى 25 مليوناً ومائة ألف نسمة.

كما شهدت ولاية أخرى تتركز فيها نسبة عالية من المهاجرين في الجنوب الغربي الأميركي مثل ايزونا ونيفادا زيادة في عدد السكان، وكذلك ولايات يوتاه (غرب) وايداهو (شمال غرب) وكاليفورنيا الجنوبية (جنوب شرق).

ومن الولايات التي سجلت تراجعاً، لتشهد بذلك انخفاضاً في نسبة تمثيلها في المجلس، ميتشيغن (شمال) وأوهايو (شمال) ونيويورك (شمال شرق) وبنسيلفانيا (شرق) ولويزيانا (جنوب)، وهي مناطق تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة الاقتصادية وبعضها أيضاً بإعصار كاترينا عام 2005م.

ولا تزال كاليفورنيا (جنوب غرب) الولاية الأكثر كثافة سكانية مع 37.2 مليون نسمة، أما الأقل سكاناً فهي ولاية وايومنغ (غرب) مع 563 ألفاً و 626 نسمة فقط.

والولايات المتحدة هي ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان لكن مع تأخير كبير عن الصين والهند.

كابوس الإيدز وإمكانية القضاء عليه !!

ياسمين احمد الوريث

الآن وبعد ثلاثين عاماً من ظهور القاتل الأخطر في الربع الأخير من القرن العشرين ، هناك بوادر مبشرة توحي بتراجع في معدلات الإصابة بهذا المرض وقد يكون هذا التراجع خطوة كبيرة إلى الإمام في حل « مشكلة الايدز المستعصية » فكما أظهرت إحصائيات التقرير العالمي لوبائية الايدز 2010م الصادر عن منظمة UNAIDS أنه من العام 1999م – مع الإشارة إلى أن هذا العام يعتبر ذروة وبائية الايدز حتى عام 2009م انخفضت نسبة الإصابة بالايدز بنسبة 19 ٪ في العالم وهذه النسبة في الحقيقة تعني أن خمس الحالات قد انخفضت بالمقارنة مع عام 1999م وهذا المؤشر الايجابي يضعنا أمام حقيقة محورية يجب الاهتمام والتوقف عندها أكثر وهي أن الإنسان قادر على القضاء على أي وباء في العالم في حال تكاتفت الأيادي وبذلت الجهود المطلوبة فمرض مثل الايدز يعتبر كارثة إنسانية كبرى بكل المقاييس ويتطلب أعلى سقف للتعاون في العالم على الإطلاق فإن توفر هذا التعاون والدعم المطلوب بين دول العالم الأول والثالث ستستمر هذه المؤشرات بالانخفاض وأتوقع أنها في العقد القادم ستحقق نسبة تراجع اكبر حتى يتمكن بني الإنسان من القضاء الكلي على هذا المرض في خلال خمسة عقود- في حالة استمرار الانخفاض على هذه الوتيرة – وليس كما هو مطلوب.

تذكر الإحصائيات نفسها أن في عام 1999م تعرض للإصابة 3.1مليون إنسان أما في عام 2009م لم يصب بالمرض سوى 2.6 مليون إنسان ولو تم احتساب عدد الحالات التي تم إنقاذها خلال هذا العقد سيكون الرقم مرضياً جداً ، ويدرك كل إنسان في مضمار مكافحة الايدز حجم الجهود المبذولة للوصول إلى مثل هذه النسبة الآن في مطلع العقد الرابع من عمر مرض المرعب هذا نتطلع وكلنا أمل إلى المزيد من المكافحة والحد من هذا الوباء الفتاك ونتطلع إلى اهتمام أوسع بمكافحة المرض وإشراك برامج مكافحة الايدز في كافة خطط التنمية ونذكر بأنه رغم التقدم الملموس في الحد من مرض الايدز على الصعيد العالمي إلا انه ما زال هناك الكثير من المناطق والدول مع الأسف الشديد تزداد نسبة المصابين بالمرض فيها ومنها خمس دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا كما ذكر التقرير ، وتصل نسبة الارتفاع في بعضها حتى 25 ٪ في العقد الأخير وهذا يضع الدول النامية مثل اليمن أمام تحد كبير في هذا العقد للحد والسيطرة من انتشار هذا المرض وقد عرفنا أن العمل الجاد والحقيقي قادر على كل شيء فهل تستطيع الحكومة اليمنية والمنظمات ذات العلاقة أن تجعل من هذا العقد عقد الحد من انتشار المرض؟ هذا ما نتمنى.

مع العلم انه رغم كل المؤشرات والتقدم في الحرب مع الايدز إلا أن هناك 33.3مليون إنسان على سطح الأرض يتعايشون مع الايدز بعد ثلاثين عاماً من ظهوره فهل تكفي 33 مليون روح بشرية على المحك أن توقظ فينا الشعور بالمسؤولية والعمل الجاد للقضاء على الايدز؟

باحثة في مركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء